

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز:

المميز ضده : الحق المميز .

القرار المميز : قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٢/٨٢٤ تاريخ
٢٠١٣/٢/١٣ القاضي بتجريم المميز بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠
من قانون العقوبات والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات بعد استعمال
الأسباب المخففة التقديرية .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. القرار مخالف للأصول والقانون .
- ٢ و ٣ و ٤. أخطأت المحكمة بمحاكمة المميز بمثابة الجاهي ولديه بينات كافية تثبت
براعته .
٥. أخطأت المحكمة على فرض الثبوت إن المتهم / المميز كان في حالة دفاع شرعي
عن نفسه .
٦. القرار شابه فساد الاستدلال والبعد عن الواقع .

٧. أخطأت المحكمة بعدم الموافقة على إجراء الخبرة .

الطلب : قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ قدم نائب عام الجنايات الكبرى الأوراق إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً بتأييد القرار المطعون فيه .

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت

للمتهمين :

١ .

٢ . الحدث

٣ . الحدث

٤ . الحدث

(مصري الجنسية) .

(مصري الجنسية) .

الجناية :

١ . الشروع بالقتل بالاشترار وفقاً للمواد ٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات .

الجنح :

- حمل أداة حادة خلافاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات .

- إلحاق الضرر بمال الغير خلافاً للمادة ٤٤٥ عقوبات .

- إهانة الشعور الديني خلافاً للمادة ٢/٢٧٨ عقوبات .

الوقائع:-

تتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاء بإسناد النيابة العامة أن المجني عليه كان بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١ عائداً من عمله وتوقف بسيارته وعندها فوجئ بالمشتكى عليهم يهجمون عليه حيث كانوا قد تشاجروا مع شقيقه وكان بحوزتهم أدوات حادة (أمواس) وقاموا بطعنه وإلقاءه على الأرض وكانت الطعنات في منطقة الصدر عددها أربع طعنات وشكلت الإصابات حسب التقرير الطبي القطعي خطورة على حياته وقاموا كذلك بشتمه وإهانة الشعور الديني وعلى أثر الشكوى جرت الملاحقة.

وبالتدقيق وجدت المحكمة أن وقائع هذه الدعوى تتلخص انه وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١ وبحود الساعة الرابعة عصراً وبينما كان المجني عليه عائداً من عمله إلى منزله الكائن في الهاشمي الشمالي قام بإيقاف سيارته في الحارة التي يسكن فيها وقام بتنزيل أغراضه منها وأثناء ذلك تفاجأ بالمتهم بطعنه بواسطة أداة حادة (موس) على رقبته وقام بدفعه عنه وسقط على الأرض ثم عاد المتهم وضربه مرة ثانية على إذنه اليسرى، وحضر باقي المتهمين كل من وقاموا بالهجوم على المجني عليه ويطحوه أرضاً وقاموا جميعاً بطعنه بواسطة أدوات حادة على صدره وأثناء متفرقة من جسمه وحاول الهرب ووقف على رجليه عندها قام المتهم موسى بضربه بواسطة خشبة على رأسه وسقط ثانية على الأرض ثم هرب من المكان وقام احد سائقي التاكسي بإسعافه للمستشفى وقام المتهمون بإلقاء الحجارة على سيارة المجني عليه، وبعد ذلك قام المتهمون بضرب المدعو بأرجلهم وأيديهم وتم إسعافه أيضاً وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة. واحتصل المجني عليه على التقرير الطبي المبرز ن/١ وتبين أن الإصابات التي تعرض لها شكلت خطورة على حياته كما تم الكشف على سيارة المجني عليا ونظم تقرير الكشف المبرز ن/٢.

وبتطبيق القانون على الأفعال المادية التي قارفها المتهمون

تجاه المجني عليه والمتهم بقيامهم بطعنه على رقبته وعلى صدره بواسطة أدوات حادة بحيث شكلت هذه الإصابات خطورة على حياته.

هذه الأفعال تشكل كافة عناصر وأركان جنائية الشروع بالقتل بالاشترار طبقاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات .

بالإضافة إلى جنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات .

حيث أن جنائية الشروع بالقتل تستدعي لتوافر أركانها توافر النية الجرمية لدى الفاعل.

وقد استقر الاجتهاد القضائي على أن النية الجرمية في جرائم الشروع بالقتل هي عنصر خاص لا بد من إثباتها بصورة مستقلة عن بقية عناصر الجريمة وإقامة الدليل القاطع على توافرها لدى الجاني وعلى المحكمة استخلاص هذه النية من ظروف الدعوى وملاساتها .

وإن الاستدلال على نية الجاني لبيان فيما إذا كانت قد اتجهت إلى قتل المجني عليه أم لإيذائه باعتبار أن ذلك هو أمر باطني يضره الجاني في نفسه ويتم ذلك من خلال الأفعال المادية الظاهرة التي يقارنها الجاني ومنها الأداة الجرمية فيما إذا كانت قاتله أم لا وموقع الإصابة هل في مكان خطر أم لا؟ والإصابة التي لحقت بالمجني عليه هل شكلت خطورة على حياته أم لا؟ .

وبتطبيق ذلك على وقائع هذه الدعوى وجدت المحكمة أن المتهمين استخدموا أدوات حادة وهي أداة قاتله بطبيعتها، وإن مكان الإصابة هو الرقبة والصدر وهي مواقع خطيرة في جسم الإنسان والإصابة التي لحقت بالمجني عليه شكلت خطورة على حياته.

من كل هذا وجدت محكمتنا أن نية المتهمين قد اتجهت إلى قتل المجني عليه وليس لإيذائه ولكن لأسباب خارجة عن إرادتهم لم تتحقق النتيجة الجرمية وهي الوفاة .

الأمر الذي يستوجب تجريم المتهم وإدانة المتهمين الأحداث ،
 بجناية الشروع بالقتل بالاشتراك طبقاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات حيث أنهم
 اشتركوا جميعاً في إحداث النتيجة الجرمية .

وحيث ثبت حيازتهم أدوات حادة فإنه يتعين إدانتهم بجنحة حمل وحيازة أداة حادة
 طبقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات .

وبالنسبة لجنحة إهانة الشعور الديني طبقاً للمادة ٢/٢٧٨ عقوبات المسندة للمتهمين ،
 وحيث لم يرد من الأدلة ما يربطهم بهذه التهمة فإنه يتعين إعلان براءتهم منها .

وبالنسبة لجنحة الإضرار بمال الغير وحيث اسقط المشتكي حقه الشخصي عن
 المتهمين فإنه يتعين إسقاط دعوى الحق العام .

وعليه واستناداً لما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة ١٧٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين
 من جنحة إهانة الشعور الديني طبقاً للمادة ٢/٢٧٨ عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني .

٢. عملاً بأحكام المادة ٢/٤٤٥ عقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن المتهمين فيما يتعلق
 بجنحة إلحاق الضرر بمال الغير المسندة لهم لتنازل المشتكي عنهم .

٣. إدانة المتهم بجنحة حمل أداة حادة طبقاً للمادتين ١٥٥
 و ١٥٦ عقوبات و عملاً بالمادة ١٥٦ من ذات القانون الحكم عليه بالحبس لمدة شهر
 والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .

٤. إدانة المتهمين الأحداث بجنحة حمل أداة حادة طبقاً للمادتين
 ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات وحيث أنهم أحداث من فئة الفتى فإن المحكمة تقرر الحكم على كل
 واحد منهم عملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات وبدلالة المادة ١٨/هـ من قانون الأحداث بوضعه
 بدار تربية الأحداث لمدة أسبوع واحد والغرامة أربعة دنانير ومصادر الأدوات الحادة .

٥. عملاً بأحكام المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات إدانة المتهمين الأحداث
بجناية الشروع بالقتل بالاشترار وعملاً بذات المواد وبدلالة المادة ١٨/ج من قانون
الأحداث الحكم على كل واحد بالاعتقال لمدة سنتين محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المتهمين لدى المدعي العام فإن المحكمة تقرر
اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ١٨/د من قانون الأحداث استبدال
العقوبة المحكوم بها المتهمين الأحداث بالعقوبة الواردة بالمادة ١٩/د/٥ من قانون
الإحداث وهي وضع كل واحد بدار تربية الأحداث لمدة ثلاثة أشهر محسوبة لكل واحد
مدة التوقيف .

٦. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية الشروع بالقتل بالاشترار طبقاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦
عقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بأحكام المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات الحكم على المجرم
بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرم لدى المدعي العام مما تعتبره المحكمة من
الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه للنصف
لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف .

٢. عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم
وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف .

٣. عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهمين الأحداث وهي وضع كل واحد بدار تربية الأحداث لمدة ثلاثة أشهر محسوبة له مدة التوقيف وحيث أمضى كل واحد منهم فترة المحكومية موقوفاً اعتبار العقوبة منفذة بحقه .
٤. مصادرة الأدوات الحادة .

وعن أسباب الطعن المقدم من المميز

وعن السببين الأول والسادس نجد إن ما ورد بهما لا يصلح لأن يكون سبباً من أسباب الطعن تمييزاً المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ذلك إن المميز لم يبين في طعنه أوجه مخالفة المحكمة للقانون والواقع مما يستوجب رد هذين السببين .

وعن الأسباب الثاني والثالث والرابع وتتصب على تخطئة المحكمة بمحاكمة المتهم بمتابعة الجاهي ولدى المميز بيانات كافية لتثبت براءته .

فإن هذه الأسباب جديرة بالالتفات عنها ذلك أن وكيل المتهم وبحضوره ختم بينته الدفاعية في جلسة ٢٠١٢/١٢/١٣ (صفحة ٢٥) من محضر المحاكمة وقدم مرافعته الخطية الواقعة على ثمان صفحات في جلسة المحاكمة بتاريخ ٢٠١٣/١/٣ وان غيابه عن جلسة النطق بالحكم كانت بقصد المماطلة مما يستوجب رد هذه الأسباب .

وعن السبب السابع المنصب على أن المحكمة لم توافق على إجراء الخبرة .

ونحن بدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى على عدم موافقتها لإجراء الخبرة لعدم الجدوى ذلك أن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه شكلت خطورة على حياته كما جاء بالتقرير الطبي الشرعي وشهادة منظمه الدكتور مما يستوجب رد هذا السبب .

وعن السبب الخامس نجد إن حالة الدفاع الشرعي غير متوفرة في هذه الدعوى .

ذلك أن المميز وباقي المتهمين أقدموا جميعاً على طعن المجني عليه بالأدوات الحادة التي كانت بحوزتهم وخاصة المميز عندما كان المجني عليه يقوم بتنزيل أغراض من سيارته عند بيته ولم يثبت أنه كان يحمل سلاحاً أثناء الاعتداء عليه إذ إن حالة الدفاع الشرعي تستلزم أن يكون المجني عليه هو الذي بدأ الاعتداء غير المحق وليس العكس ذلك أن المجني عليه لم يكن يحمل سلاحاً ولم يبدأ الاعتداء مما يستوجب رد هذا السبب.

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب الطعن المقدم من المميز بصفتنا محكمة موضوع فيه الرد الكافي على كون الحكم مميزاً بحكم القانون .

وحيث جاء الحكم مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الواردة ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب تأييده .

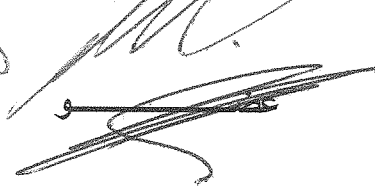
لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٨/١/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

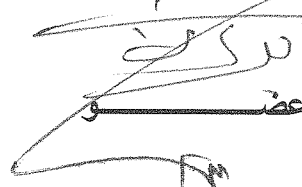


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان



دقق / ف. أ.

